

October 2013



منظمة الأغذية  
والزراعة للأمم  
المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food and  
Agriculture  
Organization  
of the  
United Nations

Organisation des  
Nations Unies  
pour  
l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones Unidas  
para la  
Alimentación y la  
Agricultura

## لجنة المالية

الدورة الحادية والخمسون بعد المائة

روما، 11-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013

برنامج عمل المراجع الخارجي

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Lito Martin

مدير المراجعة الخارجية

هاتف: +3906 5705 5780



mi712a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

[www.fao.org](http://www.fao.org)

### الموجز

- يهدف هذا التقرير إلى تزويد لجنة المالية في المنظمة بالمعلومات المتاحة حول وضع برنامج عمل المراجع الخارجي لفترة السنتين 2012-2013.
- تولّى المراجع الخارجي مراجعته وفقاً لخطة للمراجعة تستند إلى المخاطر. وهي تشمل تسع مراجعات مالية وإدارية في المقر الرئيسي والمراجعات في خمسة مكاتب ميدانية. وصدر عنها 14 رسالة إدارية إلى إدارة المنظمة تتضمن نتائج المراجعة.
- ويناقش هذا التقرير نتائج مراجعة ستة مجالات هي (1) استعراض إطار المساءلة؛ (2) تقييم تنفيذ نظام المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام؛ (3) استعراض السياسات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (4) مراجعة الكشوف المالية المؤقتة؛ (5) استعراض حسابات المشاريع؛ (6) استعراض عمليات الاستثمار.

### التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- يسعى المراجع الخارجي إلى إعلام لجنة المالية ببرنامج العمل الحالي للمراجع الخارجي.

### مشروع المشورة

- أخذت اللجنة علماً بوضع عمل المراجع الخارجي وأعربت عن تقديرها لعمل المراجعة الشامل والجيد.

## ألف - المقدمة

1- يهدف هذا التقرير إلى تزويد لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالمعلومات حول وضع برنامج عمل المراجع الخارجي لفترة السنتين 2012-2013.

## باء - نطاق المراجعة

2- يخضع نطاق عمل المراجع الخارجي لأحكام المادة 12 من اللائحة المالية للمنظمة والاختصاصات الإضافية التي تنظم المراجعة الخارجية للفاو.

3- وبشكل محدد، يتولى المراجع الخارجي مراجعة حسابات المنظمة، بما في ذلك حسابات أموال الأمانة والحسابات الخاصة، بالشكل الذي يراه ضرورياً لكي يتحقق من:

- أن الكشوف المالية مطابقة لدفاتر المنظمة وسجلاتها؛
- أن المعاملات المالية الموضحة في الكشوف مطابقة لقواعد ولوائح الفاو، ولأحكام الميزانية، وغيرها من التوجيهات المعمول بها؛
- أن الأوراق المالية، والأموال المودعة والموجودة في الصندوق، قد تم التثبيت منها بمقتضى شهادة صادرة مباشرة من جهات الإيداع التي تتعامل معها المنظمة، أو بالعد الفعلي؛
- أن الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية، مناسبة في حدود ما هو مطلوب منها؛
- أن تسجيل الأصول والخصوم والفائض والعجز قد تم وفقاً للإجراءات التي يقبلها المراجع الخارجي.

4- بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للفقرة 12-4 من المادة 12، يجوز لمراجع الحسابات الخارجي أن يبدي ملاحظات بصدد الإجراءات المالية، ونظام الحسابات، والمراقبة المالية الداخلية، وكل ما يتصل بالإدارة والتنظيم في المنظمة بوجه عام.

## جيم - نهج المراجعة

5- واعتمد نهج مستند إلى المخاطر في مراجعة الكشوف المالية. ويقتضي هذا النهج إجراء تقييم لمخاطر الأخطاء الجوهرية في الكشوف المالية للمنظمة، وتحسين مستويات التأكد على أساس فهم كامل للمنظمة وبيئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية.

6- وجرى تحديد ضوابط مخاطر الاختبار في مجرى المعاملات وغير المعاملات، وإدارة المخاطر الباقية لا سيما على مستوى الحسابات/الكشوف المالية لتوفير درجة عالية من الثقة لأصحاب المصلحة في المنظمة والمستخدمين المستهدفين بالمعاملات المالية من حيث عرضها بشكل معقول، من مختلف الجوانب المالية، وفقاً لإطار الإبلاغ المالي المعمول به وتوجيهات المنظمة.

7- وأجرينا المراجعة وفقاً لما يلي: (أ) المعايير المحاسبية الدولية؛ (ب) معايير المراجعة في المنظمة الدولية لمؤسسات المراجعة الكبرى؛ (ج) أي معايير مراجعة أخرى قد تكون ذات صلة بعمل المنظمة، وغير ذلك من المقاييس وأفضل الممارسات للمراجعة على أساس "القيمة مقابل المال".

8- ويرمي إصدار تقرير المراجع الخارجي إلى تحقيق هدفين هما: (أ) إبداء رأي مراجع في ما إذا كانت الكشوف المالية للمنظمة ككل، خالية من الأخطاء الجوهرية، ومعدّة، من جميع النواحي المادية، وفقاً لإطار الإبلاغ المالي المعمول به وتوجيهات الفاو؛ و(ب) رفع الملاحظات والتوصيات حول إدارة عمليات المنظمة من أجل تمكينها من أداء ولايتها بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة.

9- ويتم تخصيص 60 في المائة تقريباً من موارد المراجع الخارجي من أجل المراجعة المالية والامتثال المالي في حين تخصص نسبة 40 في المائة المتبقية للمراجعة على أساس "القيمة مقابل المال" والمراجعات الإدارية في فترة السنتين 2012-2013. وتشمل المراجعة ثلاث مراجعات مؤقتة ومراجعة في نهاية فترة السنتين. وتصدر آراء المراجع بشأن الكشوف المالية للمنظمة، وصندوق التسليف والادخار لدى المنظمة، ومجمع السلع والخدمات.

10- الهدف الرئيسي من المراجعة المالية هو تزويد الأجهزة الرئاسية، والمستخدمين الرئيسيين للبيانات المالية، بتأكيد معقول بأن الحسابات والمعاملات المالية الكامنة خالية من الأخطاء المادية وموافقة للوائح المالية للمنظمة. كما تؤكد المراجعة ما إذا كانت الإيرادات والنفقات ممثلة للأغراض التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية.

11- وفي اختيار مواضيع المراجعة على أساس "القيمة مقابل المال"، نظرنا في نتائج تقييم المخاطر وأولويات المنظمة، بما في ذلك تلك الواردة في تدابير التحويل. وتهدف هذه المراجعة إلى تعزيز الاستخدام الرشيد لمصادر الفاو، وضمان تحقيق النتائج المرجوة وأهداف البرامج.

#### دال - عمليات المراجعة التي أجريت

12- بالاسترشاد بنطاق المراجعة ووفقاً لخطة المراجعة المستندة إلى المخاطر لفترة السنتين 2012-2013، أنجز المراجع الخارجي عمليتي مراجعة مؤقتة تشمل المجالات التالية:

الرقم	مجال المراجعة/المكتب الخاضع للمراجعة	فترة المراجعة
	المقر الرئيسي	
1	مراجعة حسابات المشاريع	15 أكتوبر/تشرين الأول إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2012
2	مراجعة حسابات المكاتب الميدانية	15 أكتوبر/تشرين الأول إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2012
3	مراجعة عمليات الاستثمار	15 أكتوبر/تشرين الأول إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2012
4	مراجعة السياسات الحسابية والمذكرات الفنية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	25 فبراير/شباط إلى 8 مارس/آذار 2013
5	صندوق التسليف والادخار	11 - 12 فبراير/شباط 2013
6	مجمع السلع والخدمات لموظفي المنظمة	11-12 مارس/آذار 2013
7	مراجعة الحسابات والمعاملات المالية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012	10-28 يونيو/حزيران 2013
8	مراجعة إطار المساءلة، وإدارة المخاطر في المنظمة وإجراءات النزاهة والائتمان	17 يونيو/حزيران إلى 5 يوليو/تموز 2013
9	مراجعة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	17 يونيو/حزيران إلى 5 يوليو/تموز 2013
	المكاتب الميدانية	
10	المكتب الإقليمي الفرعي للمنظمة لجنوب أفريقيا	29 أكتوبر/تشرين الأول إلى 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2012
11	المكتب الإقليمي الفرعي للمنظمة لآسيا الوسطى	16 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 7 ديسمبر/كانون الأول 2012
12	ممثلية المنظمة في بنغلاديش	18 فبراير/شباط إلى 8 مارس/آذار 2013
13	ممثلية المنظمة في الهند	22 يوليو/تموز إلى 9 أغسطس/آب 2013
14	ممثلية المنظمة في بوليفيا	5-23 أغسطس/آب 2013

13- ورَكَزَت مراجعة المكاتب الميدانية على تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط المالية والإدارية والامتثال للوائح المنظمة. كما شملت تنفيذ إطار البرنامج القطري، وبرنامج التعاون التقني، وإدارة المشاريع. وفي نهاية كل عملية مراجعة، صدرت رسالة إدارية لمكاتب المنظمة المعنية. وشملت الرسالة المسائل أو أوجه القصور التي لوحظت خلال إجراء المراجعة والتدابير اللازمة لمعالجتها، وفقاً لتوصيات المراجع الخارجي. وفي نهاية فترة السنتين، ستعرض مسائل المراجعة التي تمت ملاحظاتها في المكاتب الميدانية في التقرير المطوّل.

## هاء - أهم نتائج المراجعة

14- لغرض هذا التقرير، تودّ المراجعة الخارجية أن تسلط الضوء على نتائج المراجعة في ستة مجالات هي: (أ) استعراض إطار المساءلة؛ (ب) تقييم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام؛ (ج) استعراض السياسات المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام؛ (د) مراجعة الكشوف المالية المؤقتة؛ (هـ) استعراض حسابات المشاريع؛ (و) استعراض عمليات الاستثمار.

## واو - استعراض إطار المساءلة

15- استعرضنا إطار المساءلة الحالي للمنظمة من 17 يونيو/حزيران إلى 10 يوليو/تموز 2013 من أجل تحديد مدى عمق واتساع تنفيذه، وشمل الاستعراض المكونات الفرعية ذات الصلة. وكان الهدف من الاستعراض أيضاً تحديد أوجه القصور المحاسبية أو القدرات الزائدة وإيجاد أرضية مشتركة لتحسينه. وشكّل تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2011/5) الوثيقة الأساسية للاستعراض. ونحن نثني على إدارة الفاو لمبادرتها في تعزيز المساءلة في عملياتها. وأتيحت بعض الفرص لمواصلة تعزيز المساءلة في المنظمة كما ترد أدناه لتنظر فيها الإدارة:

- إدراج إطار للرقابة الداخلية ضمن نطاق المساءلة لمساعدة أصحاب ومديري العمليات/المخاطر على تحديد الضوابط والاستراتيجيات المتعلقة بالمخاطر التي تلزم إدارتها، وتنفيذها بشكل أفضل، إضافة إلى تطوير آلية دعم لتتمكن هذه الجهات من توفير المعلومات اللازمة لإعداد بيان المنظمة بشأن الرقابة الداخلية؛
- إدراج إعداد بيان الرقابة الداخلية أو بيان الإدارة من أجل ضمان الكشف الكامل عن جودة الرقابة الداخلية ونطاقها ضمن المنظمة في خطتها؛
- اعتماد سياسة مؤسسية رسمية بشأن المخاطر ووضع استراتيجيات للتخفيف منها بما يكفي من أجل تحديد المخاطر عند إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة المخاطر في المشاريع؛
- استكمال سياسة حصر الموردين التي تضعها للمرة الأولى وتنفيذها قبل نهاية عام 2013؛ وتخصيص موارد التمويل اللازمة لتمويلها. والنظر في توصية الإدارات الرئيسية الداعية إلى استقدام خبير استشاري أو محام يضطلع لاحقاً بمهام أمانة لجنة العقوبات إلى أن يتم تحديد مورد طويل الأجل وتوظيفه؛
- إنشاء آلية داخلية لإدارة التحقيقات في الحالات التي تنطوي على الرئيس التنفيذي. وقد أكدنا أنه من الأفضل اعتماد طرق واضحة لإجراء التحقيقات من قبل كيان مستقل بدلاً من منح اختصاص التحقيق لمكتب داخلي وذلك من أجل منع أي تكهنات حول التحيز.

16- وتضمن التدابير الموصى بها قيام إطار متكامل وكامل للمساءلة متوافق مع ممارسات منظومة الأمم المتحدة.

-17 وفي معرض التعليق على هذه التوصيات :

- وافقت الإدارة على ضرورة الرقابة الداخلية القوية، وأشارت في هذا الإطار إلى أن مجالات المحاسبة وإدارة المخاطر المؤسسية هي حالياً قيد التطوير من قبل الأمانة العامة تحت إشراف الأجهزة الرئاسية، وهي أساسية من أجل إدماج إطار الرقابة الداخلية، بحكم الأمر الواقع، في السياق العام للمساءلة.
- لاحظت الإدارة أنه في حين شملت بعض المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بياناً كاملاً عن الضوابط الداخلية في بياناتها المالية، لا يزال هذا الموضوع قيد المناقشة في شبكة المالية والميزانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأشارت الإدارة أيضاً إلى أنها ستشارك في هذه المناقشات، وستنظر، قبل إدماج أي بيان عن الضوابط الداخلية بشكل مسؤول، في التكاليف والفوائد المرتبطة بهكذا إجراء في ضوء الاحتياجات الأخرى للمنظمة. غير أن الإدارة أقرت الفائدة المحتملة من آلية لرصد البيانات عن حالة الضوابط الداخلية، وتطويرها، كما هو مطلوب.
- وافقت الإدارة على أن تطوير تطبيق ضوابط داخلية قوية، يعتمد على إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة المخاطر في المنظمة. وفي هذا الصدد، يشرف مشروع إدارة المخاطر المؤسسية على الانتهاء، على النحو المتوخى، بحلول نهاية عام 2013. وقد أيد مجلس رصد برامج المنظمة سياسة المخاطر المؤسسية.
- أعدّ مكتب المفتش العام، مع مكتب المستشار القانوني ودائرة المشتريات، للمرة الأولى إجراءات حصر الموردين، التي قدمت إلى الإدارة العليا لمراجعتها واعتمادها. وتتوقع الإدارة أن يتم استكمال هذه الإجراءات قبل نهاية عام 2013.
- أشارت الإدارة إلى أنه فيما يتعلق بآلية للتحقيق في ادعاءات سوء السلوك ضد الرئيس التنفيذي، تمت معالجة هذه المسألة في سياق عرض تقرير لوحدة التفتيش المشتركة حول الأخلاقيات في الأمم المتحدة (FC138/INF/6). وأعربت عن موافقتها عموماً على الملاحظات المستفيضة التي قدمها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة حول التقرير. ومع ملاحظة أن هذه التوصية بالتحديد موجهة إلى الأجهزة الرئاسية، أيدت وكالات المجلس وضع طرائق مناسبة للتحقيق في الادعاءات الموجهة ضد أي رئيس تنفيذي. وأقر المجلس بأن وضع معايير وعمليات مناسبة قبل حدوث حالات خطرة من هذا القبيل يتيح فرصة سانحة للتفكير والنظر بعناية. وعلاوة على ذلك، أشارت الوكالات إلى احتمال نشوء تضارب في المصالح لو أجرت تحقيقات من هذا النوع أقسام داخلية فقط، أكان متصلاً أو متصوِّراً، وأوضحت أن هنالك مجالاً في هذه التوصية لإدراج ممارسات بديلة، مثل الاستعانة بكيانات خارجية. وأشارت الوكالات إلى خطر الحالات التي تحال فيها إدعاءات غير جادة أو يتضح أنها لا تستند إلى أدلة للتحقق منها إلى طرف ثالث للتحقيق فيها وضرورة وجود ضمانات في هذا الصدد. وترى الإدارة أنه من المناسب اعتماد سياسة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وستتابع مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى جدوى وضع اقتراح مشترك يمكن أن تنظر فيه أجهزتها الرئاسية.

## زاي - تقييم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام

18- أجري تقييم لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقر المنظمة من 17 يونيو/حزيران إلى 10 يوليو/تموز 2013. وأجرينا تقييماً لتحديد الوضع الحالي لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في المنظمة، بما في ذلك أنشطة الإدارة والأنشطة الانتقالية المؤدية إلى إعداد أول الكشوف المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية. ونحن نثني على الإدارة من أجل مبادرتها لتكون على المسار الصحيح في إدارة الأنشطة لغرض تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في عام 2014. وقد تبين من استعراضنا وجود فرص لتعزيز المعايير المحاسبية الدولية وضمان تنفيذها الناجح. وأوصينا أن تقوم إدارة المنظمة بما يلي:

- إنشاء هيكلية كاملة لإدارة المشاريع، مع توضيح الأدوار والمسؤوليات وتراتبية المساءلة؛
- إعداد خطة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية لما بعد برنامج النظام العالمي لإدارة الموارد، وعرض أنشطة التعميم والدعم بطريقة أكثر تنسيقاً لتسهيل أداء الأنشطة الانتقالية، وإعداد أول الكشوف المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية في عام 2014؛
- وضع اللمسات الأخيرة قبل نهاية عام 2013 على القواعد المالية المحدثة، بما في ذلك تلك التي تؤثر على إدارة الأصول المادية لدعم ممثليات الإدارة والجهات المسؤولة عن الإدارة في هذا الإطار؛
- تطوير نظام موحد وشامل للجرد، يحتوي على المرافق المشتركة بين جميع المستخدمين، ويلبي الاحتياجات الخاصة بجميع الإدارات المعنية.

19- وفي معرض التعليق على هذه التوصيات، إن الإدارة:

- أشارت إلى أن المشروع يعالج الإجراءات المتعلقة بإدارة المشاريع والتخطيط للمعايير المحاسبية الدولية.
- أحاطت علماً بأن عملية تحديث القواعد المالية جارية ويتوقع استكمالها قبل نهاية عام 2013.
- شددت على أهمية ضمان أن يولي تنفيذ أي نظام جرد الاعتبار الواجب لتكاليف التنفيذ وصيانة النظام نسبةً إلى الفوائد المرجوة.

## حاء - استعراض السياسات المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية والمذكرات الفنية

20- استعرضنا السياسات المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية في المنظمة والمذكرات الفنية من 25 فبراير/شباط إلى 11 مارس/آذار 2013. وكان الهدف من الاستعراض تقديم التوجيهات إلى إدارة المنظمة من أجل ضمان نجاح تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، والتصدي لمخاطر إنتاج الكشوف المالية غير المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية. ونحن نفر جهود الإدارة لاستكمال السياسات المحاسبية اللازمة والمذكرات الفنية. وقد وضع فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للمنظمة حتى الآن 21 سياسة محاسبية و27 مذكرة فنية ذات صلة.

21- وتبيّن من استعراضنا أنّ السياسة المحاسبية للمنظمة 13: الاحتياطات، تمتثل تماماً مع الأحكام ذات الصلة من المعايير المحاسبية الدولية 1: عرض الكشوف المالية والمعايير المحاسبية الدولية 28: الأدوات المالية - العرض التقديمي. ولاحظنا كذلك أنّ 20 سياسة محاسبية تمتثل للمعايير، باستثناء بعض الأوجه المثيرة للقلق وقد حددناها وهي تحتاج إلى معالجة من قبل الإدارة لضمان الامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية. وقدمت كل هذه العناصر في الرسالة الإدارية.

22- وقدمنا المشورة إلى الإدارة للاستكمال الفوري للسياسات المحاسبية والمذكرات الفنية لكونها تخدم كأساس لإعداد الكشوف المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية.

23- وأكدت الإدارة أنّ المنظمة كانت بصدد عكس التحديثات المطلوبة في السياسات المحاسبية ذات الصلة والمذكرات الفنية وأن الوثائق المحدثة سترسل إلى المراجع الخارجي للتأكد من صحة التغييرات قبل نهاية عام 2013.

#### طاء - مراجعة الحسابات والمعاملات المالية المؤقتة

24- أجرينا مراجعة للحسابات المالية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 من 10 يونيو/حزيران إلى 2 يوليو/تموز 2013. وغطت عملية المراجعة حسابات مختارة مثل: النقد ومعادل النقد؛ المساهمات الطوعية؛ الحسابات تحت التحصيل (السلف والمدفوعات المسبقة)؛ الالتزامات القائمة؛ الإنفاق - البرنامج العادي والمشاريع ( تكاليف الموظفين - الرواتب ومنحة التعليم؛ تكاليف السفر الرسمية؛ شراء المعدات المستهلكة وغير المستهلكة؛ العقود - خطابات الاتفاق). كما تم استعراض عملية التحويل إلى النظام الجديد وتحويل البيانات من أوراق 111 إلى أوراق R12، إلى جانب الكشوف المالية التي تبين حالة الصناديق الاستثنائية لرفق البيئة العالمية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

25- وتبيّن من الاستعراض غياب أي أخطاء مادية في الحسابات المحددة. ومع ذلك، لوحظت استثناءات، وبالتالي، أصدرنا مذكرات بملاحظات المراجعة شملت التدابير الموصى بها للتصدي لها. وأظهرت تقارير الاستثناءات وموازن المراجعة قبل التحوّل إلى النظام الجديد وبعده إنّ الكشوف المالية لم تتأثر بتحديث النظام. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكشوف المالية للصناديق الاستثنائية لرفق البيئة العالمية حيث لم يتبيّن أي أخطاء مادية، وتم بالتالي إصدار تقرير مراجعة مستقل بناء على طلب الإدارة .

26- وشملت الاستثناءات المحددة ما يلي: (أ) أرصدة غير مستردة من الصندوق الاستثنائي للمانحين يبلغ مجموعها 7.0 مليون دولار أمريكي؛ (ب) أرصدة سلف غير مسددة لم تجر تسويتها؛ (ج) تراكم وعدم استرداد الدفع المسبق للسفر المستحق منذ زمن طويل يصل مجموعه إلى 3.3 مليون دولار أمريكي؛ (د) مدفوعات زائدة من منح التعليم والمطالبات؛ (و) عدم الاعتراف بنفقات منح التعليم في الفترة المالية المناسبة، (ز) سوء تصنيف السلع المستهلكة وغير المستهلكة.

27- ونحن نوصي بأن تقوم إدارة المنظمة بما يلي:

- تكثيف الاستعراض وتصفية المشاريع المقفلة مالياً وذات الأرصدة غير المنفقة من أجل المعالجة المحاسبية المناسبة والتصرف بها؛
- البدء باسترداد سلف السفر للموظفين والمستشارين؛
- إنفاذ أحكام دليل منح التعليم؛
- معالجة مسألة الاعتراف السليم بمنح التعليم لضمان اتساق الميزانية المرحلة إلى عام 2014 مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلقة باستحقاقات الموظفين؛
- الطلب إلى المسؤولين عن الميزانيات ربط أنشطة الشراء بالحسابات المناسبة على أساس وصف حسابات المنظمة وضمان إيراد جميع السلع غير المستهلكة في قاعدة بيانات الأصول الثابتة التي سيتم ترحيلها عند تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

28- وعُلقت الإدارة على ما سبق بما يلي:

- يستعرض شعبة الشؤون المالية بانتظام الأرصدة غير المسددة من أجل المتابعة وتذكير الجهات المانحة لتزويد الإرشادات لتصفية الأرصدة النهائية؛
- لاحظت وجود آليات الرقابة لضمان احترام توفّر مستويات منح التعليم القصوى للعام الدراسي الجاري؛
- المنظمة ملتزمة بضمان استرداد السلف المستحقة في الوقت اللازم وستستمر إجراءات المتابعة اللازمة لتحقيق ذلك.
- أكدت أنّ عملية الإقرار بنفقات منح التعليم ستتم معالجتها كجزء من العمليات الجديدة لدعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في عام 2014.
- أشارت إلى أنّ عدداً من التدابير قد اعتمدت مع تنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد، مما يضمن التصنيف الصحيح للنفقات وإدماجها في سجل الأصول.

#### باء - استعراض حسابات المشاريع

29- أجري استعراض لحسابات المشاريع في مقر المنظمة من 16 أكتوبر/تشرين الأول إلى 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وشمل استعراض الفعالية والكفاءة التشغيلية للسياسات والضوابط والإجراءات السارية المتعلقة بالأنشطة التالية في مجال حسابات المشاريع ضمن مسؤولية مجموعة محاسبة المشاريع: (أ) إنشاء المشروع والميزانيات؛ (ب) الموافقة المالية، والتمويل، والرصد والإبلاغ؛ (ج) الحسابات الختامية والتقارير المالية القانونية؛ الحسابات الختامية والتقارير المالية الرسمية.

30- لاحظنا أن ميزانية المشاريع الممولة من خارج الميزانية لفترة السنتين 2012-2013 تقدّر بمجموع 1.3 مليار دولار أمريكي. وهي تشمل 58 في المائة من مجموع ميزانية السنتين التي تبلغ 2.4 مليار دولار أمريكي. كما أشرنا إلى أنه في دورة المشاريع الجديدة، يتدخل شعبة الشؤون المالية أولاً في المرحلة الثالثة - التقييم والموافقة، حيث الموافقة المالية للمشاريع ضروري قبل التنفيذ. وهو يهدف أولاً إلى ضمان أن تكون الأحكام المالية الواردة في اتفاقية المشاريع/التمويل مقبولة بالنسبة إلى المنظمة، وتبين من مراجعتنا أن نقص الوثائق يحول دون إجراء تقييم مستقل عن الملكية والشفافية والمسؤولية في إطار العمليات المضطلع بها.

31- ولكل من شعبة الشؤون المالية والجهات المسؤولة عن الميزانية أدوار رئيسية في عمليات تنفيذ المشاريع. وعند استكمال المشروع، يبقى العائق الأكبر أمام الإغلاق المالي للمشروع عندما يتبين عجز في النقد و/أو في الميزانية. وتشمل الأسباب الرئيسية لهذا العجز الذي سلّطت المراجعة الضوء عليه، الخسارة الناجمة عن صرف العملات، ورفض الجهات المانحة الدفع أو عدم أهلية التكلفة، وهفوات من جهة المسؤولين عن الميزانية. وركز جزء كبير من المراجعة على ضرورة أن تعتمد المنظمة إلى تنفيذ إطار صارم للمساءلة، وإلا ستستمر المنظمة في التعرض للمخاطر والخسائر المالية.

32- ويجري الإبلاغ المالي النهائي بعد الإغلاق المالي للمشاريع، حيث تتم معالجة رصيد صندوق المشروع. وحتى 30 سبتمبر/أيلول 2012، بلغ عدد المشاريع المغلقة مالياً مع أرصدة قائمة 261 مشروعاً يبلغ مجموع أرصدها القائمة 7.2 مليون دولار أمريكي. وبقيت هذه الأرصدة غير مسددة، وتتراوح بين 6 أيام و11 عاماً، وذلك بسبب عدم وجود أو عدم كفاية تعليمات المانحين في اتفاقيات المشاريع.

33- وتتضمن التوصيات تحسين السياسات القائمة لتشمل حكم إلزامي ومعيارى بشأن الطريقة للتصرف في الأرصدة غير المنفقة والفترات المحددة لذلك، وبذل الجهود لتشجيع المانحين على تحويلها إلى أنشطة أخرى للمنظمة بدلاً من استردادها. ويهدف ذلك إلى الحؤول دول أي انطباعات غير مواتية حول الإشراف على الأموال بين الجهات المانحة وغيرها من الجهات المعنية. وأشارت الإدارة إلى أنها ستتنظر في إمكانية إدراج مثل هذه البنود في اتفاقيات الجهات المانحة.

34- ونحن نقر بالإصلاحات والمبادرات العديدة التي نفذتها الإدارة، والموجهة بشكل لا يمكن إنكاره نحو تعزيز إطار المساءلة، ونظم الضوابط الداخلية، وتعزيز الموارد والعمليات المختلفة المعنية بما في ذلك مجال حسابات المشاريع. وفي سياق المراجعة، ترد الإجراءات الموصى بها والاعتبارات بشأن السياسات المحسنة، والضوابط والمسائل الإجرائية في المجالات التي تغطيها بمزيد من التفصيل في الرسالة الإدارية. وهي تهدف إلى استكمال جهود المنظمة الجارية لتوضيح توجهها لتنفيذ برامجها بقدر أكبر من الكفاءة والاستدامة.

## كاف - مراجعة عمليات الاستثمار

35- استعرضنا سياسات المنظمة القائمة في مجال الاستثمار إلى جانب اتفاق الوصاية مع أمين الاستثمار واتفاقيات الاستثمار المختلفة مع مدراء الاستثمار. وأجري الاستعراض من 16 أكتوبر/تشرين الأول إلى 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وتضمن الاستعراض تأكيد إجمالي الاستثمارات التي عقدها أمين الاستثمار ومدراء الاستثمار حتى 30 سبتمبر/أيلول 2012.

36- واستثمارات المنظمة التي تبلغ 1.1 مليار دولار أمريكي، أو 78 في المائة من أصولها البالغة قيمتها 1.4 مليار دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، تشكل البند الأكبر في الميزانية العمومية. وفي هذا الصدد، ندرك أن كل استثمار، بحكم طبيعته، يرتبط بنوع من المخاطر. وفي حالة المنظمة، لأداء الاستثمار فيها تأثير مباشر وفوري على تمويل الخطط المتعلقة بالموظفين وغيرها من المشاريع. وبذلك شكّلت إدارة الاستثمارات بفعالية الاهتمام الأول للمنظمة، كما يتضح في المقام الأول من الرصد اليومي لعائدات الاستثمار من قبل وحدة الاستثمارات، وإيكال الوظائف الهامة واتخاذ القرارات إلى لجنة الاستثمارات، وإنشاء اللجنة الاستشارية للاستثمارات.

37- وفي خضم المعاملات الاستثمارية المعقدة، من العناصر الأساسية والهامة لإدارة الاستثمارات بفعالية، بيان سياسة الاستثمار الموضوع بشكل صحيح، حيث أنه يوفر خارطة الطريق لتحقيق النتائج المرجوة. وفي استعراضها لبيانات سياسات الاستثمار القائمة، يمكن للمنظمة أن تسترشد ببيانات وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الاستثمارية التي تتمتع بالمصداقية. ووضعت هذه المعايير من خلال جهود الخبراء وتعاونهم، وهي بالتالي تشكل تأكيداً منطقياً للمنظمة بأن الإطار الموضوع مكيف بشكل مناسب مع احتياجات متخذي القرارات.

38- وتعتمد المنظمة بشكل كبير على خدمات الأمناء العالميين ومدراء الاستثمارات الخارجيين وأدائهم. ولهذا السبب، يتضح أن اختيار الأمناء العالميين ومدراء الاستثمار وإنهاء خدمتهم، ورصد وتقييم أدائهم هي من العناصر الحاسمة في الإطار العام لإدارة الاستثمارات في المنظمة. ومن أجل الاضطلاع بشكل فعال بهذه الولاية، نوصي إدارة المنظمة بتعزيز سياساتها الحالية من خلال إدماج ما يلي: (أ) اختصاصات الجهات الرئيسية المشاركة في عمليات الاستثمار، بما في ذلك السلطات ومسؤوليات لجنة الاستثمار واللجنة الاستشارية بشأن الاستثمارات ومجموعة عمليات الخزنة؛ (ب) المعايير والعمليات ذات الصلة في اختيار مدراء الاستثمار وإنهاء خدمتهم، (ج) المسؤولية وعملية المشاركة في تسيير الزيارات إلى المواقع.

39- وافقت الإدارة على التوصية بشكل عام وأشارت إلى أنه سيتم اتخاذ إجراءات ذات صلة في التنقيحات المستقبلية للوائح السياسية خلال عامي 2014 و2015.

40- علاوة على ذلك، لاحظنا أن العائد الفعلي على الاستثمارات مع مصرف HSBC و Northern Trust يبلغ حوالي 0 أو 0.01 في المائة. ونصحنا الإدارة بإعادة النظر في تحديد الحافظات الحالية واستكشاف السبل ذات الصلة لتحقيق توازن بين المخاطر والعوائد التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى الفوائد المثلى.

41- وأشارت الإدارة إلى إن موقف المنظمة من الاستثمار ممثّل بالكامل لاستراتيجيات توزيع الأصول الاستراتيجية وسياسات الاستثمار المتفق عليها، وذلك استناداً لترتيبات الإدارة القائمة، وإلى أن معدلات العوائد الحالية تعكس الأهمية المعطاة من قبل هذه الاستراتيجيات والسياسات لتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد على الاستثمارات. وأشارت الإدارة أيضاً إلى أن ظروف السوق الحالية تملّي أن الاستثمارات العالية الأمانة، والقصيرة المدة باليورو تسفر حالياً عن عوائد قريبة من الصفر أو حتى سلبية، وكانت العوائد الفعلية وفقاً للتوقعات.

### لام - الخطوات القادمة

42- لاستكمال عمل المراجع الخارجي لفترة السنتين الحالية، ستقوم المراجعة بما يلي: (أ) أداء استعراضات أخرى لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية (مخرجات المشروع ومتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية)؛ (ب) إجراء تقييم للضوابط التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج النظام العالمي لإدارة الموارد، الذي يؤثر على عرض الكشوف المالية؛ (ج) إجراء مراجعة لعمليات إدارة الموارد البشرية، وبرنامج التعاون التقني؛ (د) إجراء استعراض لخطط المنظمة وبرامجها مع التركيز على الأهداف الاستراتيجية طاء، وألف وحاء.

43- وسيكون هناك أيضاً مراجعة لحسابات المكاتب الميدانية الأخرى، لا سيما المكاتب الإقليمية للمنظمة في الشرق الأدنى (FAORNE)، وأفريقيا (FAORAF)، وآسيا والمحيط الهادئ (FAORAP)، وممثلات المنظمة في الصين وتايلند.

44- وستجري مراجعة حسابات نهاية فترة السنتين للبيانات المالية للفترة 2012-2013 من مايو/أيار إلى يونيو/حزيران 2014. وسوف تكون الكشوف المالية الأخيرة التي تعدها المنظمة وفق المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة (UNSAS) نظراً لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية كإطار لإعداد التقارير المالية بدءاً من عام 2014. وسيقدم التقرير المطول للمراجع الخارجي لفترة السنتين 2012-2013 إلى اجتماع اللجنة المالية في خريف عام 2014.

### ميم - التعاون مع مكتب المفتش العام ولجنة المراجعة في المنظمة

45- لقد تعاوننا بشكل مستمر مع مكتب المفتش العام لتحقيق التآزر في المراجعة وتجنب الازدواجية غير الضرورية في الجهود. وعقد الاجتماع الأخير للتعاون في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

46- وعرض المراجع الخارجي أيضاً وضع عمله على لجنة المراجعة في المنظمة خلال الاجتماع الأخير في 1 أغسطس/آب 2013 وأعربت اللجنة عن تقديرها لشمولية أنشطة المراجعة المضطلع بها.

### نون - شكر وتقدير

47- إنّ المراجعة الخارجية، ماريا غراسيا بوليدو تان (Maria Grazia Pulido Tan)، تود أن تعرب عن تقديرها للجنة المالية في المنظمة من خلال رئيسها Médi MOUNGUI من أجل إتاحة الفرصة لتقديم عمل المراجعة في المنظمة لفترة السنتين 2012-2013. كما تعرب عن تقديرها للجنة من أجل تعيين هيئة المراجعة في الفلبين كمراجع خارجي للفترة 2014-2019.